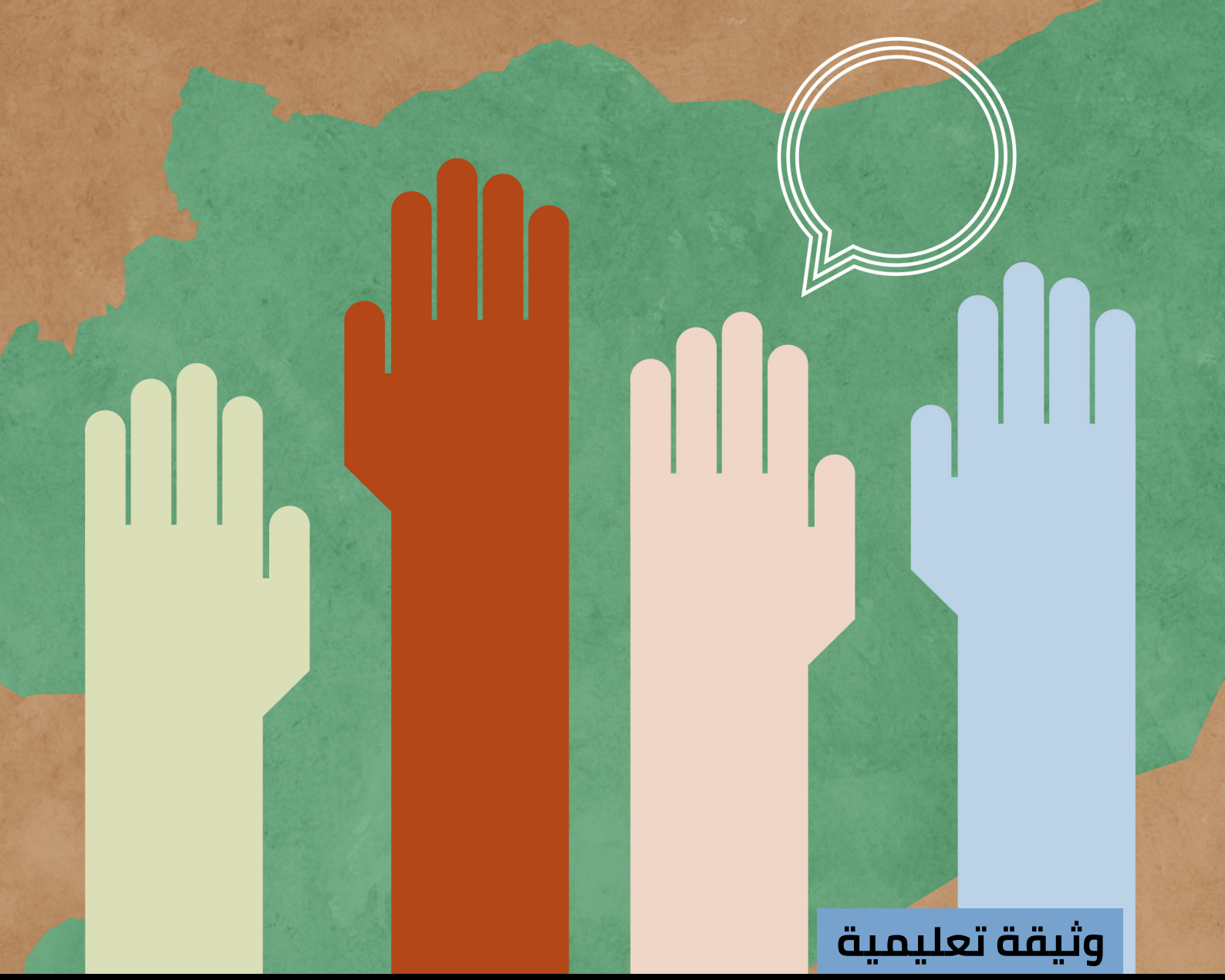

وثيقة تعليمية

المقاربات التطبيقية لمشروع التوطين

ورقة ممارسات حول سوريا

بالشراكة مع:

إنترناشونال ألرت

SVENSKA POSTKODLOTTERIETS STIFTELSE

MOB Network

المحتويات

مقدمة **٣**
المنهجية ٣
محدودية البيانات ٣
السياق **٤**
تطوُّر المجتمع المدني السوري ٤
الجهود السابقة في مجال التوطين ٤
التحدّيات التي تواجه التوطين ٥
النتائج الرئيسية ٥
تعريف التوطين في السياق السوري ٥
توصيف الجهات الفاعلة المحلية ٥
تحديد الجهات الفاعلة المحلية في المناطق المختلفة ٦
الوضع الحالي للتوطين ٧
فوائد التوطين في السياق السوري ٩
نقاط القوة لدى الجهات الفاعلة المحلية وفرص التوطين ١٠
أمثلة ناجحة في مجال التوطين ١١
العوائق التي تواجه التوطين في سوريا ١٢
المخاطر المحتملة للتوطين في سوريا ١٥
التوصيات **١٦**
التوصيات للمجتمع المدني السوري ١٦
التوصيات للجهات الفاعلة على المستوى الوطني في سوريا ١٦
التوصيات للمجتمع المدني الدولي ١٧
الهوامش **١٩**

مقدمة

تم إعداد هذه الورقة كجزء من مشروع بحثي بعنوان "المقاربات التطبيقية لمشروع التوطين"، بتمويل من المؤسسة السويدية Swedish Postcode Lottery Foundation. ويهدف المشروع، الذي يُنفَّذ في لبنان وسوريا وكينيا ورواندا، إلى ضمان إدراج الحقائق والأصوات المحلية المتعلّقة بالتوطين في النقاشات الدولية حول هذا الموضوع.

تهدف هذه الورقة إلى تحديد القضايا والديناميات التي يمكن أن تفيد المقاربات التطبيقية لعملية توطين بناء السلام في سوريا. يبدأ التقرير بتعريف مفهوم التوطين وتحديد الجهات الفاعلة المحلية في سوريا، ثم يناقش فوائد التوطين والممارسات الناجحة القائمة، ويستعرض التحديات والمخاطر التي قد تواجه عملية التوطين أو تنشأ عنها. وتختتم الورقة بتقديم توصيات من أجل تحقيق توطين ناجح في سوريا.

كما هو مبيّن أدناه، يرى المشاركون أنّ التوطين هو عملية مستمرة، وليس حالة نهائية، ربّما لأنّ الوصول إلى حالة نهائية كان أمراً يصعب تصوُّره في سياقهم. ويتجلّى ذلك بوضوح في كيفية معالجة التوطين في هذه الورقة. وعلى الرغم من أنّ الورقة تركّز بشكل رئيسي على توطين بناء السلام، فإنّ العديد من النتائج التي تم التوصُّل إليها ذات صلة أيضاً بمجالات التنمية والمساعدات الإنسانية. ونظراً لأنّ الجهود المبذولة نحو التوطين هي الأكثر تقدماً في القطاع الإنساني، فقد استمدّ المشاركون العديد من الأمثلة من هذه المبادرات.

المنهجية

يعتمد البحث على منهج نوعي تشاركي، حيث يقوم مُقدِّمو المعلومات الرئيسيون ببناء فهمهم لواقعهم الخاص.[١] ويستخلص البحث استنتاجات من خلال البحث في الموضوعات المنبثقة من البيانات التي قدّمها المشاركون، بدلاً من الاستناد إلى نظريات مُعدّة مسبقاً.[٢] وقد استخدم هذا البحث عدة أساليب لجمع البيانات، مثل مقاهي إدارة المعرفة،[٣] والمقابلات شبه المُنظَّمة، والمناقشات ضمن مجموعات التركيز. وتم جمع البيانات على ثلاث مراحل؛ فكانت البداية مع أعضاء المجتمع المحلي في ١١ منطقة، ثم تم الانتقال إلى ممثِّلي السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وانتهت العملية بمقابلات مع ممثِّلي المنظمات غير الحكومية الدولية.

بشكل عام، تألّفت عيّنة البحث من ١١١ مشاركاً (٤٥% من الذكور و٥٥% من الإناث) من المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية (بما في ذلك الشتات) في دمشق وريف دمشق والقنيطرة وحلب وحماة وحمص وطرطوس واللاذقية والسويداء وشمال شرق سوريا وشمال غرب سوريا وتركيا ولبنان وألمانيا وهولندا. كما شملت عيّنة البحث ممثِّلين عن أربع منظمات غير حكومية دولية (٣ نساء ورجل واحد).

واستخدم التحليل الموضوعي تقنية الترميز المفتوح لتحديد المفاهيم وتصنيفها ضمن موضوعات. وكانت هذه المقاربة أساسية للحدّ من التفاوت في القوة بين الباحث والمشاركين.[٤]

محدودية البيانات

لم تكن المجتمعات المحلية على دراية بمفهوم التوطين، مما خلق تحدّياً لإيجاد تعريف مشترك لما يُعتبر "محليّاً". كما كان الوصول إلى الهيئات الحكومية مثل الوزارات والبلديات، التي حدّدها المشاركون على أنها جهات فاعلة محلية، محدوداً بسبب حساسية البحث في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. علاوةً على ذلك، تعمل غالبية المنظمات غير الحكومية المحلية على بناء السلام على المستوى الشعبي، ولا تشارك بشكل كبير في عملية صنع القرار لدى الجهات المانحة الدولية أو تتأثّر

بديناميات القوى الدولية التي تؤثر على عملية السلام, الأمر الذي أعاق جمع البيانات الشاملة. وقد زاد الأمر تعقيداً من خلال مشاركة المشاركين من أوروبا الذين يعملون فقط مع المنظمات غير الحكومية المحلية في شمال شرق سوريا وشمال غرب سوريا, مما قيّد قدرتهم على تفسير تلك السياقات مع تركيز ضئيل على الوضع الأوسع.

السياق

تطوُّر المجتمع المدني السوري

بدأ المجتمع المدني السوري في شكله الحالي بالظهور استجابةً للنزاع الذي نشب بعد عام ٢٠١١. قبل ذلك, بين عامَيْ ١٩٦٠ و٢٠٠٠, كانت مركزية السلطة والانقسامات السياسية قد قيّدتا وجود ومشاركة منظمات المجتمع المدني التي اقتصرت بشكل أساسي على الجمعيات الخيرية.[٥] وعلى الرغم من أنّ معظم منظمات المجتمع المدني الحالية تم تأسيسها استجابةً للاحتياجات الناتجة عن النزاع, إلا أنّه من المهم الإدراك بأنّ اهتمام الهيئات الدولية بتمويل المجموعات المحلية ذات التوجهات السياسية المحددة أو الهيمنة الجغرافية بشكل مباشر قد أثّر على أنواع التدخُّلات والهياكل الداخلية للمنظمات غير الحكومية.[٦]

تواجه المنظمات العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة تحديات تتعلّق بالسلامة والأمن, والتشريعات الحكومية التقييدية, وقلة فرص التمويل من الجهات الفاعلة الدولية.[٧] كما جعلت الجغرافيا السياسية وتورُّط العديد من الدول الأجنبية في النزاع السوري العمل على القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام أكثر تعقيداً.[٨] وبالتالي, انحصرت التدخُّلات الإنسانية في تقديم خدمات مُنقذة للحياة مثل الرعاية الصحية, وإعطاء الأولوية للنازحين والفئات التي تعيش تحت خط الفقر.[٩]

وتطوّرت منظمات المجتمع المدني بسرعة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية. أما العوامل الداخلية فتمثّلت بشكل رئيسي في تعليم الأعضاء واكتسابهم المهارات في مجالات مهنية مختلفة.[١٠] فيما شملت العوامل الخارجية الشبكات التي تم بناؤها مع أعضاء المجتمع, والجهات الفاعلة الرئيسية, والمموِّلين الدوليين, والأشخاص في الشتات, مما أثّر على التواصل مع منظمات المجتمع المدني.[١١]

الجهود السابقة في مجال التوطين

خلال النزاع, نشأت كيانات محلية لم تكن مُسجَّلة رسمياً لدى وزارة الشؤون المحلية, وذلك استجابةً لاحتياجات المجتمعات المحلية وبناءً على فهمها للسياق الإنساني. وعلى الرغم من قلة الخبرة السابقة, كان لهذه الكيانات تأثير كبير. وعلى نطاق أوسع, برزت برامج ومنصات مثل برنامج إشراك المواطنين, وغرفة دعم المجتمع المدني, والأجندة الوطنية لمستقبل سوريا, والمجلس الاستشاري النسائي السوري, كان الهدف منها إشراك ممثِّلي المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار واستخدام مدخلاتهم لتوجيه العمل في سوريا بما يلبّي احتياجات الناس.[١٢] مع ذلك, لم تكن هذه الأمثلة محاولات مُكتملة لتطبيق التوطين, خاصةً في مجال بناء السلام, لأنّ الأولوية كانت دائماً للشراكة على الملكية, حيث كانت المنظمات غير الحكومية الدولية لا تزال تعمل كقنوات لتوزيع الأموال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو خارجها.[١٣]

التحدّيات التي تواجه التوطين

تواجه السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني العديد من التحديات في سياق سوريا الهشّ. أولاً، تعتبر الحكومة بفعل القوانين التي سنّتها أنّ التمويل الدولي المباشر غير قانوني،[١٤] مما أدّى إلى تقليص الأموال المباشرة الواردة إلى المناطق خارج سيطرة الحكومة. كما أدّت تداعيات العقوبات وحق النقض إلى الحدّ من قدرة وكالات الأمم المتحدة على تقديم الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني المحلية.[١٥] بالإضافة إلى ذلك، أدّى ارتباط بعض الجهات الفاعلة بالجماعات المسلّحة إلى معضلة أخلاقية للمموّلين، مما جعل دعم هذه الجهات الفاعلة المحلية أمراً إشكالياً.[١٦] ثانياً، أثّر الفهم المحدود من قِبَل الجهات الفاعلة الدولية لخصوصيات السياق وأدوار الجهات الفاعلة المختلفة، إلى جانب اختلاف الأولويات بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، على توجيه التمويل وتصميم التدخُّلات.[١٧] ثالثاً، تواجه منظمات المجتمع المدني تحدّيات داخلية تتعلّق بمستوى خبرتها وحوكمتها وقدرتها على تنفيذ التدخُّلات بجودة وفعالية.[١٨] كما أنّ المبالغ الصغيرة من الأموال والمشاريع القصيرة الأجل التي تغطي التكاليف الأساسية فقط تجعل من الصعب على الكيانات المحلية تحسين أنظمتها الداخلية لتلبية الاشتراطات الدولية.[١٩] ويشكّل العبء الإداري المُتمثِّل في إدارة الصيغ المختلفة للتقارير المالية ومنهجيات الرصد والتقييم والتعلُّم التي تطلبها المنظمات الدولية عقبة أخرى أمام منظمات المجتمع المدني، مما يدفعها إلى تسليم زمام المبادرة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية كوسطاء.[٢٠]

النتائج الرئيسية

تعريف التوطين في السياق السوري

طُلب من المشاركين في كلٍّ من المراحل الثلاث للبحث أن يقدّموا تعريفاً للتوطين في السياق السوري، ولكن معظم المحاولات ركّزت على وصف الشروط المبدئية للتوطين مثل المواطنة، والتوزيع العادل للموارد، واستقلال المجتمع المدني. وأشار المشاركون في المرحلة الأولى، الذين كانوا من أبناء المجتمعات المحلية، إلى أنّ التوطين يحدث عندما تُلبّى احتياجات هذه المجتمعات. بالمقابل، ركّز الناشطون وممثّلو المنظمات غير الحكومية الدولية على جوانب مثل اللامركزية في العمليات، وتكييف التدخُّلات مع السياق المحلي، وتمثيل المجتمع المدني السوري على المنابر الدولية. ربّما تكون هذه الاختلافات في محاولات تعريف التوطين ناتجة عن تجارب المشاركين المختلفة وتعرُّضهم المتفاوت لهذا المفهوم، فضلاً عن فهمهم للطرق الممكنة لتنفيذه. وأشار معظم المشاركين إلى أنّه لا توجد رؤية واضحة للتوطين حتى الآن. ومع ذلك، كان يُنظر إلى التوطين بشكل عام على أنه عملية مستمرة، وليس نتيجة نهائية.

توصيف الجهات الفاعلة المحلية

من أجل تجاوز الغموض المحيط بتعريف الجهات الفاعلة المحلية، تم تحديد ثلاثة معايير رئيسية لتوصيف ما يشكّل جهة فاعلة محلية خلال تنظيم جلسات العصف الذهني مع المشاركين:

- **جهة فاعلة محلية موثوقة:** الجهات الفاعلة المحلية التي تحظى بثقة المجتمعات في قدرتها على تلبية احتياجاتها والعمل معها لتحقيق تطلُّعاتها؛
- **جهة فاعلة محلية قادرة على الوصول:** الجهات الفاعلة المحلية التي تتمتّع بقدرة على الوصول إلى المجتمعات المحلية والتفاعل المباشر معها وفهم احتياجاتها ومخاوفها وتمثيلها؛ و

- **جهة فاعلة محلية قادرة على التأثير:** الجهات الفاعلة المحلية التي لديها القدرة على إحداث تأثير إيجابي.

كشفت جلسات العصف الذهني أنّ هناك العديد من الجهات الفاعلة التي استوفت المعايير الثلاثة, بينما كان البعض الآخر يفتقر إلى معيار أو اثنَيْن من المعايير. وفي بعض الحالات, عبّر المشاركون من المنطقة نفسها عن آراء متباينة بشأن موثوقية وقدرة بعض الجهات الفاعلة. كما ظهرت اختلافات ملحوظة بين المناطق فيما يتعلّق بهوية الجهات الفاعلة المحلية في كل منطقة, وقد كانت هذه الاختلافات ناتجة بشكل رئيسي عن الخبرات والسياقات والثقافات المختلفة.

يعرض الجدول التالي بالتفصيل توصيف الجهات الفاعلة المحلية وفقاً لما ذكره المشاركون في جلسات العصف الذهني بناءً على معايير البحث.

الجدول ١: توصيف الجهات الفاعلة المحلية وفقاً للمشاركين في جلسات العصف الذهني

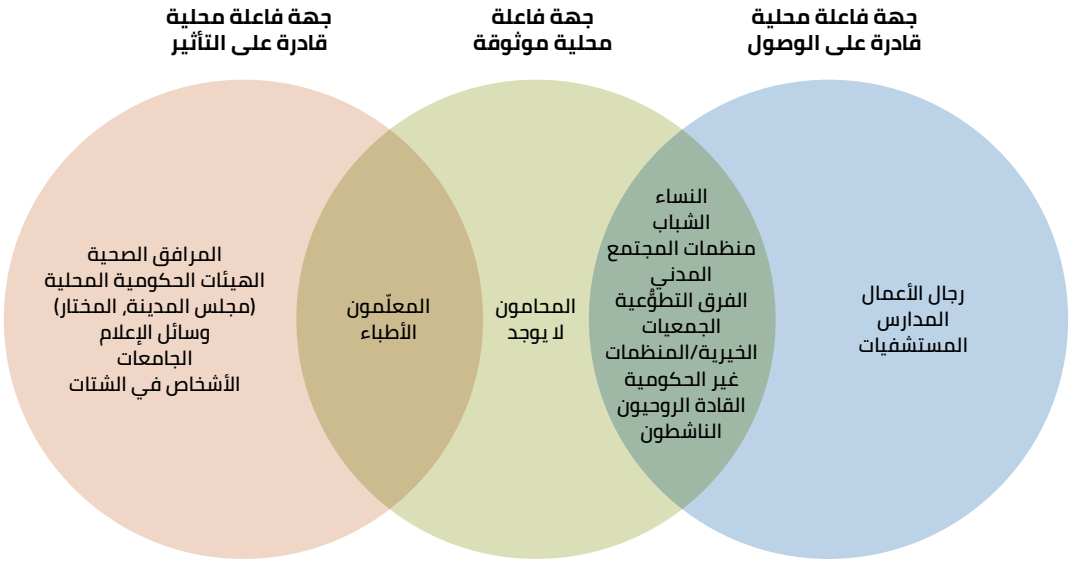

تحديد الجهات الفاعلة المحلية في المناطق المختلفة

لعب الموقع دوراً مهماً في كيفية تصوُّر الجهات الفاعلة المحلية. ويمكن ملاحظة الفروقات الجوهرية بين مواقع البحث المختلفة.

المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة: كان تحديد الجهات الفاعلة المحلية في هذه المناطق متشابهاً إلى حد كبير. فشملت الاستجابات منظمات المجتمع المدني المحلية, والشباب والنساء, والناشطين, والأطباء, والمعلّمين, والسلطات المحلية. كما اتّفق المشاركون على أنّ تحديد القادة الروحيين كجهات فاعلة محلية كان أمراً بالغ الأهمية نظراً لدورهم في تعزيز الانقسامات بين المجتمعات المحلية في السنوات السابقة واستخدام الدين لخدمة الأجندات السياسية.

المناطق خارج سيطرة الحكومة (شمال شرق سوريا وشمال غرب سوريا وتركيا ولبنان): لم يتم تحديد السلطات المحلية أو المرافق الحكومية في قطاعَيْ الصحة والتعليم كجهات فاعلة محلية من قِبَل السوريين في شمال شرق سوريا وشمال غرب سوريا وتركيا ولبنان. ويرتبط هذا بحقيقة أنّ شمال شرق وشمال غرب سوريا ليسا تحت سيطرة الحكومة, بل توجد سلطات

محلية أخرى في هذه المواقع مثل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا التي تقدّم خدمات التعليم والصحة. وكان من اللافت أنّ إحدى الاستجابات عند طلب تحديد الجهات الفاعلة المحلية كانت "لا أحد"، وخاصةً في لبنان وشمال غرب سوريا حيث أشار المشاركون إلى أنهم لا يستطيعون الاعتماد سوى على عائلاتهم ودوائرهم الاجتماعية المقرَّبة. وقد عكست هذه الاستجابة خيبة الأمل في القادة السياسيين والتوقعات غير المُلبّاة، بالإضافة إلى المشاعر السلبية الناتجة عن تجارب الناس كلاجئين ونقص الخدمات المُقدَّمة لهم، لا سيما في لبنان. وفي المقابل، حدّد المشاركون المنظمات غير الحكومية كجهات فاعلة محلية موثوقة في شمال غرب سوريا وتركيا ولبنان، لأنها قدّمت الخدمات الضرورية في غياب الجهات الفاعلة الأخرى.

واتّفق المشاركون في جميع المناطق على أنّ الممارسات الأخلاقية مثل الشفافية وحسن النية والعمل من أجل تحقيق الصالح العام هي سمات أساسية للجهات الفاعلة المحلية، ويجب أن تنعكس هذه السمات في سلوكها لكسب ثقة المجتمعات المحلية.

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول ١، يتبيّن وجود تمييز واضح بين الجهات الفاعلة التي تحظى بثقة المجتمعات المحلية وتلك التي تمتلك القدرة والوصول. على سبيل المثال، في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات السورية، ذكر المشاركون المعلمين والأطباء كجهات فاعلة موثوقة، لكنّ هذه الجهات لا تمتلك القدرة اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تحظى المنظمات غير الحكومية المحلية والفرق التطوعية بثقة المجتمعات المحلية، ولكنْ لم يتم اعتبارها جهات فاعلة تمتلك الموارد الكافية لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية على المدى الطويل. ويمكن مواصلة البحث في هذه الملاحظة واستخدامها كفرصة لتعزيز الثقة أو الوصول بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة، مما يساهم في تحسين فعالية عملية التوطين.

الوضع الحالي للتوطين

ليس التوطين مفهوماً جديداً في السياق السوري. فقد اعتبرت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية السوريين "روّاداً" في تطبيق ممارسات التوطين، وتمكّنت الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية من الإشارة إلى الإجراءات المحلية المُتَّبعة خلال البحث. ومع ذلك، تركّزت جهود التوطين في سوريا بشكل رئيسي على القطاعَيْن الإنساني والتنموي، ولم يكن لها حضور بارز في مجالات بناء السلام.

اتفق ممثِّلو المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية الدولية على أنّ تأثير المجتمع المدني السوري على المنظمات الدولية يبقى محدوداً من حيث وضع أولويات التمويل الموضوعية والجغرافية، وتخطيط التدخُّلات، وتقديم الخدمات. ومع ذلك، فقد لاحظوا وجود اختلافات في درجة التأثير وفقاً لنوع التدخُّل. ففي التدخُّلات الإنسانية، كان تأثير الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي أكثر وضوحاً، وذلك لأنّ تقييم الاحتياجات كان واضحاً وكان هناك حاجة أقل للتصدّي للأجندات السياسية مقارنةً بالتدخُّلات التنموية أو تلك المتعلّقة ببناء السلام. كما كانوا على دراية بأنّ استراتيجيات معظم البرامج الإنسانية تتبع نهجاً موحَّداً على مستوى العالم وتوجّهها وكالات الأمم المتحدة.

> "العلاقة أبوية. ما زلنا في مراحل البداية في هذا المجال، هناك حاجة للتمويل والتدريب والتوجيه. وبسبب كثرة الاحتياجات وغياب الرؤية والخطّة في المجتمع المدني السوري، أصبحنا نوافق على أي سياسة يتم تبنيها في المجتمع المدني العالمي. ودورنا يقتصر على التنفيذ دون المشاركة في التخطيط".[٢١]

ولاحظ المشاركون أنّ الجهات الفاعلة المحلية لها بعض التأثير على تنفيذ برامج التنمية، حيث تقود الكيانات المدنية المحلية التنفيذ ويمكنها التدخُّل لتغيير بعض المقاربات. وقدّم المشاركون أمثلة على التكيُّفات، مثل تعديل آلية التواصل لدى تصميمها وتغيير عدد وتوقيت الجلسات بما يتناسب مع المشاركين. وتهدف هذه التعديلات إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات وفقاً للسياقات والاحتياجات المحلية.

ومع ذلك، ذكر المشاركون أنّ الكيانات المدنية المحلية لها مساهمة ضئيلة جداً في وضع الخطط الاستراتيجية للتنمية، وأنّ اختيار الفئات الاجتماعية المستهدفة يتأثّر بأجندات الجهات المانحة واشتراطاتها لضمان التمويل. على سبيل المثال، كان

التوجُّه نحو العمل على قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتغيُّر المناخ، وريادة الأعمال مدفوعاً بالمنظمات غير الحكومية الدولية والتطلُّعات العالمية، بينما أشار المشاركون إلى أنّ الأولوية كانت تُعطى للعمل على التعليم والحدّ من الفقر في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات، والصحة في المناطق غير الخاضعة لها. وهذا يشير إلى الحاجة المُلحّة للتحرُّك نحو تدخُّلات تقاطعية تستجيب للأولويات المباشرة التي تحدّدها المجتمعات المحلية (كما تحدّدها المجتمعات نفسها)، مع الاستجابة لنتائج التنمية أو بناء السلام التكاملية أو دمج المقاربات الشاملة.

تم تحديد مجال بناء السلام باعتباره المجال الذي تتمتّع فيه الكيانات المدنية المحلية بأدنى مستوى من التأثير. وأوضح المشاركون أنّ هذا يعود إلى تعقيد النزاع، والمصالح السياسية لبعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، وكذلك الأجندات والمصالح الدولية للدول الأخرى. من جهة أخرى، أشاد المشاركون من المنظمات غير الحكومية الدولية بجهود كيانات بناء السلام المحلية في العمل على حل النزاع وتعزيز السلام والتماسك الاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية.

من المهم الإشارة إلى أنّ المشاركين من المجتمع المحلي في المرحلة الأولى من البحث لم يتمكّنوا من تقديم أي أمثلة على توطين عملية بناء السلام، وهذا يدلّ على وجود فجوة محتملة في معرفة المجتمع حول دور القطاع المدني في هذا المجال. في المقابل، عبّر المشاركون في المرحلة الثانية، وهم ناشطون يعملون في مجال السلام، عن إحباطٍ واضحٍ نتيجة عدم قدرتهم على التأثير في عملية السلام. من وجهة نظرهم، تتميّز المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل على إرساء السلام بتنظيمها الجيد وإدارتها الفعالة، فضلاً عن موظّفيها الذين يمتلكون معرفة متعمّقة، وخاصةً معرفة محلية، ويجهّزون تجهيزاً جيداً.

تضطلع المنظمات غير الحكومية المحلية في جميع أنحاء سوريا وتركيا ولبنان بدورٍ أساسيٍّ في بناء قدرات المجتمعات، وخصوصاً الشباب، في المجالات التي تساهم في بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية، مثل المشاركة السياسية والمواطنة والهوية والنزاع والتواصل الإيجابي. ومع ذلك، لا يمكن ترجمة التقدُّم المحرَز محلياً إلى مستويات أعلى من صنع القرار أو العمل بسبب فشل مفاوضات السلام وواقع أنّ أصوات القاعدة الشعبية المحلية لا تزال مُمثَّلة تمثيلاً ناقصاً في منصات صنع القرار.

إنّ الأجندات السياسية الدولية، بما في ذلك وجود ثلاث قوى دولية على الأراضي السورية، تجعل التوصُّل إلى حل فعال للنزاع أمراً بالغ الصعوبة. وأشار المشاركون في البحث إلى أنه على الرغم من جهود "غرفة دعم المجتمع المدني" - إحدى منصات منظمات المجتمع المدني التي أشركت المجتمع المدني في عملية صنع القرار - إلا أنّ هناك خلافات بين منظمات المجتمع المدني بسبب تعقيد مصالح الجهات الفاعلة في النزاع والدعم الدولي الذي يتلقاه كل طرف لتحقيق مصالحه الاستراتيجية الشخصية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، ارتبط ضعف تأثير الجهات الفاعلة المحلية في بناء السلام بعدم تمثيلها الكافي في منصات بناء السلام الدولية. تواجه المنظمات غير الحكومية المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات صعوبات في الوصول إلى المنصات الدولية والتعبير عن آرائها بحرية. كما أدّى الاستقطاب السياسي الحاد داخل المجتمع المدني السوري، والذي حال دون توحيد مطالبه وأجنداته، إلى تقليص قدرته على التأثير على عملية بناء السلام في سوريا.

فوائد التوطين في السياق السوري

تأثير أكبر

أظهر البحث أنّ المجتمعات المحلية تكون أكثر استعداداً للمشاركة في الخدمات التي تقدّمها الجهات الفاعلة من داخل مجتمعاتها. ومن بين الأمثلة الناجحة التي تم تسليط الضوء عليها هو تصميم برنامج للتوعية بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حلب، حيث كان الموظّفون من المجتمع المحلي وقد شاركوا في تصميم البرنامج ليشمل التثقيف في مجال الصحة الإنجابية والتوعية بمخاطر الزواج المبكر. وقد تعاون البرنامج مع المختار والقادة الروحيين، مما جعله أكثر قبولاً في المجتمع المحافظ. وذكر المشاركون أنّ هذا البرنامج حقّق نجاحاً أكبر مقارنةً بالبرامج السابقة، وذلك بفضل فعاليته في إحداث التغيير والذي تحقّق من خلال إشراك جهات فاعلة متنوعة في تصميمه وتخطيطه وتنفيذه.

الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية

أوضح البحث أنّ عملية تقييم الاحتياجات الموثّقة وإشراك السكان المحليين في تخطيط وتنفيذ التدخُّلات تؤدي إلى استخدام التمويل بفعالية أكبر. وأفاد المشاركون بأنّ هذه المقاربات (تقييم الاحتياجات والإنتاج المشترك) ستكون أكثر احتمالاً إذا تم توطين البرامج. فهذه المقاربات تساعد في تقليل النفقات غير الضرورية الناتجة عن التواصل غير الكافي والتدخُّلات غير المجدية أو التي تفتقر إلى الصلة بالواقع المحلي. كما أنّ إشراك السكان المحليين في هذه العمليات يسهم في تقليل فجوة المعرفة لدى المنظمات الدولية حول السياقات والتقاليد المحلية. ويعزّز ذلك ثقة المجتمعات المحلية، حيث تصبح المجتمعات نفسها هي القائدة الفعلية للعمل، مما يعزّز تأثيرها في تحديد كيفية تنفيذه.

> "إنّ التوطين سيزيد من ملكية المجتمعات المحلية والمجتمع المدني المحلي، وهو أمر أساسي لتحقيق تأثير أعمق".[٢٢]

> "إنّ التوطين سيسمح بالاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية بناءً على أولوياتها، مما يقلّل من التدخُّلات غير الفعالة ويحدّ من الأضرار الناتجة عن عدم فهم حساسية السياقات المحلية".[٢٣]

توسيع دور المجتمع المدني

رأى المشاركون في البحث أنّ التوطين يمكن أن يعزز استقلالية المجتمع المدني السوري، إذا تضمن ذلك تنويع مصادر تمويله وتقليل اعتماده المالي على الجهات المانحة الدولية، مما يجعله أقل تأثُّراً بأجندات الجهات الفاعلة الدولية. وقد أشار المشاركون في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة وفي تركيا ولبنان إلى أنّ استقلال كيانات المجتمع المدني عن الأجندات السياسية المحلية والوطنية والدولية يُعدّ أمراً بالغ الأهمية في عملية التوطين.

كما اعتقد المشاركون أنّ التوطين سيوفّر موارد بشرية ومالية أكثر استقراراً للجهات الفاعلة المحلية، مما سيحسّن قدرة وأداء المجتمع المدني السوري. وهذا سيمكّنه من أن يصبح تدريجياً قوة موثوقة ومأمونة مُعترَفاً بها من قِبَل المجتمعات المحلية والهيئات الحكومية والأطراف الدولية.

"إذا تم تطبيق التوطين بشكل صحيح، فإنّه سيعزّز دور الكيانات المدنية، حيث ستصبح تدخُّلاتها مستدامة وهياكلها أكثر متانة، وستتمكّن من أداء دور لاعب رئيسي بدلاً من أن تكون مجرّد تابع".[٢٤]

بالإضافة إلى هذه الفوائد، ذكر المشاركون أيضاً المخاطر المحتملة للتوطين، مثل إمكانية إساءة استخدامه أو التلاعب بإجراءات الانتقال أو تصميمه بشكل غير مناسب.

نقاط القوة لدى الجهات الفاعلة المحلية وفرص التوطين

تم تحديد النقاط التالية التي تُبرز مواطن القوة والفرص لدى الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل مع السوريين في مختلف المناطق التي شملها البحث.

الصلة

إنّ توزيع المجتمع المدني السوري يمنحه القدرة على الوصول إلى مناطق وفئات اجتماعية متنوّعة مثل الجنس والعمر والمهنة والدين. ويمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تتعاطف، من واقع اختبارها الشخصي، مع معاناة السوريين في مجتمعاتهم، مما يتيح لها التعامل بشكل أفضل مع القضايا الحساسة وبناء الثقة بينها وبين المجتمعات المحلية.

"لدينا قضية تحفّزنا على القيام بما نقوم به. نحن جزء من المجتمع ويمكننا فهم نضالاته".[٢٥]

على سبيل المثال، في شمال غرب سوريا، تبرز الحاجة إلى العمل على محو الأمية بين النساء والفتيات، بينما تُعتبَر برامج العودة إلى المدارس أكثر أهمية في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات، خاصةً في ريف دمشق وحلب. وتميل المنظمات غير الحكومية المحلية في المناطق الأكثر محافظة في سوريا، سواء كانت تحت سيطرة السلطات أو خارجها، إلى التركيز على قضايا الصحة الإنجابية كمدخل للتعامل مع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الجندر وحقوق المرأة. من حيث المهارات الناعمة، يتمتّع موظفو المنظمات غير الحكومية المحلية بقدرة أكبر على التواصل مع المجتمعات المحلية في مناطقهم، نظراً لمعرفتهم تفاصيل الصراعات المحلية، مثل معاناة الأمهات اللاتي فقدْنَ أولادهن أثناء خدمتهم في الجيش السوري أو الجماعات المسلَّحة الأخرى، أو الأشخاص الذين فقدوا منازلهم وأفراد أسرهم وماضيهم وأصبحوا الآن لاجئين.

العلاقات والروابط

قام المجتمع المدني السوري بتأسيس علاقات قوية مع المجتمعات المحلية، حيث تمكّن من كسب ثقتها عبر تقديم الخدمات في مختلف أنحاء سوريا. كما نجح في بناء علاقات طيبة مع الأطراف الدولية، وخلق سرداً مدنياً يعكس وجهات نظر السوريين المختلفة خلال النزاع القائم. وقد ساهمت الكيانات المدنية في تعزيز صمود السوريين من خلال أنشطة الإغاثة، في ظل الركود الذي شهدته الجهود السياسية وفشل الحوارات والمفاوضات. ومن الأمثلة على تلك العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية رغبة هذه الأخيرة في المشاركة في الأنشطة التنموية، لا سيما بين الشباب الذين أحسّوا بالدعم وطوّروا شعوراً بالانتماء إلى هذه الفضاءات المدنية.

وصف أعضاء المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية زيادة الثقة في قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية ومجموعات الشباب على تقديم خدمات الإغاثة في مجالَيْ الصحة والحدّ من الفقر. ومن أبرز الأمثلة التي تم ذكرها استجابة الجهات الفاعلة المحلية لزلزال عام ٢٠٢٣، حيث كانت سرعة استجابتها واحترافيتها محل تقدير كبير. وفيما يخصّ بناء السلام، أفاد المشاركون في المرحلة الثانية من البحث أنّ ممثِّلي المجتمع المدني كانوا موضع ثقة في الوساطة بالمفاوضات وتيسير الحوار بين أطراف المعارضة والسلطة السورية.

ازدياد القدرات والمعارف

شعر المشاركون بأن المجتمع المدني السوري قد طوّر معرفته وخبرته في مجالات الديمقراطية والمشاركة والحوار والمناصرة. كما تحسّنت آليات حوكمته وبنيته, مما جعله أكثر عدلاً وأهلية للثقة. فقد أتاح له مرور ثلاث عشرة سنة أن يتولّى دوراً استراتيجياً حيوياً في مجالات بناء السلام والتنمية والإغاثة, متى سمح المناخ السياسي بذلك.

ورغم أنّ الجمود الناجم عن النزاع قلّص من الفرص المتاحة أمام المجتمع المدني للقيام بدوره, إلا أنّ الناشطين يعتقدون أنّ تحويل النزاع أمر ضروري, وأنّ مساهمة المجتمع المدني يمكن أن تجعل عملية بناء السلام أكثر شمولية واستدامة. بالإضافة إلى ذلك, هم يعتقدون أنّ المساهمة الاستراتيجية للمجتمع المدني في ترسيخ القيم المدنية لها أهمية بالغة. وقد أشار المشاركون من الكيانات المدنية المحلية إلى أنّ منظمات بناء السلام هي أكثر تنظيماً وأفضل إدارةً مقارنة بمنظمات التنمية والإغاثة المحلية, وذلك نتيجة لتفاعلاتها الدولية وطبيعة مهامها, رغم أنّ ذلك لا يعني بالضرورة أنها حققت تأثيراً أكبر بسبب العوائق الأخرى التي تم توضيحها في هذا التقرير.

> "لقد استجبنا لاحتياجات المجتمعات المحلية, مما ساهم في بناء الثقة في الأوقات التي كانت فيها الهياكل الأخرى غائبة. لقد قمنا بتطوير أدائنا وزيادة احترافيتنا وفهمنا للعمل المدني في فترة زمنية قصيرة, مما شجّع المنظمات الدولية على التعاون معنا".[٣٦]

العوامل الخارجية

في الوقت الحالي, تدعم السلطات الحكومية السورية اللامركزية في اتخاذ الإجراءات من خلال القانون رقم ١٠٧ [٣٧], مشدِّدةً على أهمية تمكين اتخاذ القرارات المحلية لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية بشكل أفضل. وبشكل عام, اعتبر المشاركون في البحث أنّ هذا يُعَدّ عاملاً إيجابياً من شأنه أن يعزّز عملية التوطين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

على المستوى الدولي, لوحظ تراجع كبير في حجم التمويل المُخصَّص لسوريا نتيجة لتغيير الأولويات, مما قد يدفع الجهات المانحة إلى تبنّي التوطين كاستراتيجية خروج متصوَّرة من الالتزامات الطويلة الأجل والمكلفة التي تتحمّلها المنظمات الدولية العاملة في سوريا. وعلى الرغم من أنّ هذا التراجع في التمويل قد يؤثر على جودة الخدمات المُقدَّمة ونطاقها, إلا أنه إذا تم التعامل معه بشكل جيد, فهو قادر أن يسهل الانتقال إلى تمويل الجهات الفاعلة المحلية بشكل مباشر, مما يحقّق أعلى مستويات الكفاءة.

أمثلة ناجحة في مجال التوطين

أكّد المشاركون على أهمية قطاع الإغاثة الإنسانية, حيث يُعتبر من أبرز المجالات التي تقدم أمثلة ناجحة للمبادرات التي تقودها الجهات المحلية. ويرتبط ذلك في الغالب بحقيقة أنّ غالبية السكان السوريين في مختلف المناطق يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية, فضلاً عن كارثة الزلزال التي ضربت البلاد في عام ٢٠٢٣, والتي شكّلت مثالاً حديثاً على الجهود المحلية المبذولة.

كشف البحث عن وجود أمثلة محدودة لجهود بناء السلام المحلية, وذلك بسبب محدودية مشاركة ومعرفة المعنيين في هذا المجال, بالإضافة إلى عدم إشراك المجتمع المدني في منصات بناء السلام وحساسية الموضوع في السياق السوري. وقد أبرز بعض المشاركين المنخرطين في جهود بناء السلام أهمية دور المجتمع المدني السوري في عملية السلام, سواء من خلال تيسير المفاوضات أو مقاومة الأجندات السياسية التي تتعارض مع مصالح المجتمعات المحلية السورية أو الدعوة إلى اتخاذ تدابير ضد مَنْ يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان.

دراسة حالة: الاستجابة لكارثة زلزال ٢٠٢٣

اعتبرت المجتمعات المحلية والمجتمع المدني المحلي الاستجابة للزلزال المثال الأكثر نجاحاً للعمل المحلي. فقد قامت المنظمات المحلية في حلب واللاذقية بإجراء تقييمات للاحتياجات في الملاجئ، آخذةً في الاعتبار حساسية الجندر والنزاع من خلال تطوير آليات لضمان المساواة في توزيع الموارد، واحترام ثقافات وتقاليد كل سياق، وضمان تلبية احتياجات النساء. كما استخدمت هذه المنظمات شبكاتها لنقل المعلومات، بالإضافة إلى منصات أخرى مثل فيسبوك. وعملت كقنوات لتوزيع التبرُّعات، حيث وثقت المجتمعات المحلية والسوريون في الشتات بها لتلقّي الأموال عبر قنوات غير رسمية. وتمكّنت هذه المنظمات من الوصول إلى مناطق كانت بعيدة عن متناول الصناديق الدولية إلى حدّ كبير، مثل اللاذقية وإدلب.

على المستوى الدولي، دعت منظمات المجتمع المدني إلى تشديد العقوبات والقيود على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وطعنت في رفض السلطات السورية دخول الإغاثة إلى مناطق مثل إدلب.

وقد ساهمت شدة الحاجة والكارثة نفسها في تخفيف القيود القانونية المعتادة على التبرُّعات. وتمّت تلبية الاحتياجات العاجلة من خلال الجهود المحلية قبل تنفيذ الإجراءات الدولية والإقليمية.

وقد حدّدت الأمثلة التي قدّمها المشاركون السمات التي ساعدت في نجاح المبادرات، مثل:

- **التعاون والإدماج:** بناء تحالفات قائمة على القيم المشتركة والثقة بين كيانات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية عبر خطوط النزاع، وإشراك المجتمعات المحلية في تقييم الاحتياجات وتصميم التدخُّلات، بما في ذلك التعاون مع القطاعَيْن الخاص والعام. وتضمّنت معظم الأمثلة الناجحة تقديم الأشخاص في الشتات للدعم المالي وتولّي أعضاء المجتمعات المحلية للنشاطات؛
- **الإلمام بالسياقات:** كانت الجهات الفاعلة المحلية في هذه الأمثلة على دراية عميقة بسياقاتها الخاصة، وقد فهمت احتياجات الناس ونقاط الوصول وثقافات المجتمعات المحلية وتقاليدها فهماً شاملاً؛ و
- **الاستقلال في اتخاذ القرار:** ينطبق ذلك بشكل خاص على الأمثلة في القطاعات الإنسانية والتنموية، حيث تم منح الجهات الفاعلة مساحة لاتخاذ القرارات بشأن الإجراءات المناسبة وقد تلقّت دعماً مالياً غير مشروط، مما ساعد على زيادة شعورها بملكية العملية ونجاح التدخُّلات.

"كانت سرعة استجابة المجتمع المدني السوري لكارثة الزلزال ملحوظة، حيث تواصلت الكيانات المدنية عبر المناطق وخطوط النزاع لتقديم المساعدة. كما ساهمت المجتمعات المحلية والسوريون في الشتات بالتبرُّعات. وتعاونت جميع السلطات في المناطق المختلفة، وتم تلبية معظم الاحتياجات قبل أن يبدأ المجتمع الدولي في الاستجابة".[٢٨]

العوائق التي تواجه التوطين في سوريا

السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في سوريا

حدّد المشاركون العوائق التالية التي تحول دون التوطين والتي تنجم عن النزاع. وتنطبق هذه العوائق على جميع القطاعات، بما في ذلك بناء السلام:

- **غياب مصدر محلي للتمويل بهدف دعم ورعاية المجتمع المدني السوري:** يعتمد المجتمع المدني المحلي بشكل كبير على التمويل الدولي، مما قد يضعف استقلاليته واستدامته. ويعتقد المشاركون أنّه سيكون من الصعب تحقيق التوطين دون وجود خطة تنمية وطنية شاملة ومُتَّفَق عليها وممولة محلياً. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اعتماد المجتمع المدني المحلي على التمويل الدولي بسبب عدم استقراره وغياب التمويل المحلي، يحدّ من قدرته على المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف الوطنية.

- **تفاقم الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية بسبب النزاع المستمر:** تؤدي هذه الانقسامات إلى إعاقة جهود التنمية وبناء السلام إلى حدّ كبير وتخلق دائرة مفرغة من الاستجابة الإنسانية المستمرة.
- **الاستقلال والحرية المحدودان بسبب هيمنة السلطات:** ينطبق هذا التحدّي على مناطق شمال شرق سوريا وشمال غرب سوريا، وكذلك على المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات الحكومية، وهو يؤثّر بشكل أساسي على جهود التنمية وبناء السلام.
- **غياب حلّ للنزاع السوري بقيادة السوريين:** أدّى التدخُّل الدولي في النزاع السوري، من خلال الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي لأطراف معيّنة، إلى تأخير التقدُّم نحو حل جاد للنزاع، مما ترك المجتمع المدني السوري في حالة من الإرهاق.
- **القيود المفروضة على حركة السوريين والحدّ من وصول الناشطين إلى المنصات الدولية:** تسبّبت هذه القيود، جنباً إلى جنب مع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا والقيود التي تواجه اللاجئين السوريين في لبنان وتركيا، في تقليص قدرة كيانات المجتمع المدني السوري على الوصول إلى التمويل. وقد أدّت هذه العوامل إلى استفحال الفساد، وغياب الشفافية المالية، وتدهور المجتمع المدني السوري.
- **غياب التواصل بين المناطق الجغرافية بسبب هيمنة القوى المختلفة:** ساهمت السلطات المتعددة في تضخيم القواعد والقوانين والأجندات والاستراتيجيات الخاصة بها، مما يعقّد عملية التوطين ويعيق تنفيذها.
- **الهجرة وطلب اللجوء:** هاجر أكثر من ٧ ملايين سوري أو غادروا البلاد، مما يطرح تساؤلات حول كيفية تنفيذ التوطين في ظل غياب التواصل الفعّال بين أولئك الذين هم في الشتات وأولئك الذين بقوا داخل سوريا.
- **التدهور الاقتصادي:** كان لهذا التدهور تأثير كبير على نجاح التدخُّلات المتعلّقة بالتنمية وبناء السلام، كما هدّد وجود المجتمع المدني المحلي وحدّ من قدرته على الوصول إلى المجتمعات المحلية.

السياقات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي

- **الديناميات غير المتوازنة للقوة** بسبب تركيز الموارد والمعارف والمعلومات في الشمال العالمي، مما حدّ من قدرة الجنوب العالمي على المشاركة الفاعلة في منصات اتخاذ القرار.
- **تأثير المصالح السياسية** على تمويل الحكومات الدولية للمنظمات غير الحكومية الدولية للعمل من أجل إحلال السلام والتنمية في سوريا، من حيث حجم الأموال، والمناطق الجغرافية المستهدفة، ونوع التدخُّلات التي سيتم تمويلها.

"إنّ الصراع على السلطة في صورته الحديثة يتمحور حول البيانات والموارد. وهذا يؤثّر على معظم التحالفات والمصالح السياسية على المستوى الدولي. هذه العوامل تجعل التوطين مستحيلاً، لأنها تتناقض مع مبادئه الأساسية وتزيد من صراع القوى".[٢٩]

حالة المجتمع المدني السوري

- حقيقة أنّ المجتمع المدني السوري كان مُطالَباً بالتطوُّر بسرعة لتلبية الاحتياجات أثناء النزاع تعني أنه لم يكن لديه الوقت الكافي أو الموارد اللازمة للاستفادة من الخبرات من أجل تطوير ميثاق أخلاقي مشترك أو أنظمة متينة. ساهمت هذه العوامل في بروز حالات فساد، خاصةً في السنوات المُمتدَّة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٨، مما أثّر على سمعة المجتمع المدني السوري لدى الجهات المانحة الدولية وعلاقاته مع المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تثير المصالح السياسية وتحالفات بعض الكيانات المدنية مع السلطات السورية وداعش وقسد تساؤلات حول مدى التزامها بالمصلحة المدنية.
- أثناء النزاع، تم إنشاء حلقة مفرغة من الاستجابة للاحتياجات الفورية، والتي استهلكت طاقة وموارد المجتمع المدني السوري، مما حدّ من دوره في التنمية وبناء السلام وصنع السياسات، كما قيّد هياكله وقدراته.

"لا يمكن إنكار حقيقة أنّ المجتمع المدني في سوريا لم يتم تفعيله إلا بعد النزاع. فقد كان يمتلك معرفة وخبرة متواضعتَيْن. وكان الطرف الوحيد الذي يعمل على خدمة المجتمعات المحلية في المناطق التي تتدخّل فيها الحكومات عادةً. وكانت الاحتياجات أكبر من قدرته، ولا يزال يركّز بشكل أساسي على الإغاثة".[٣٠]

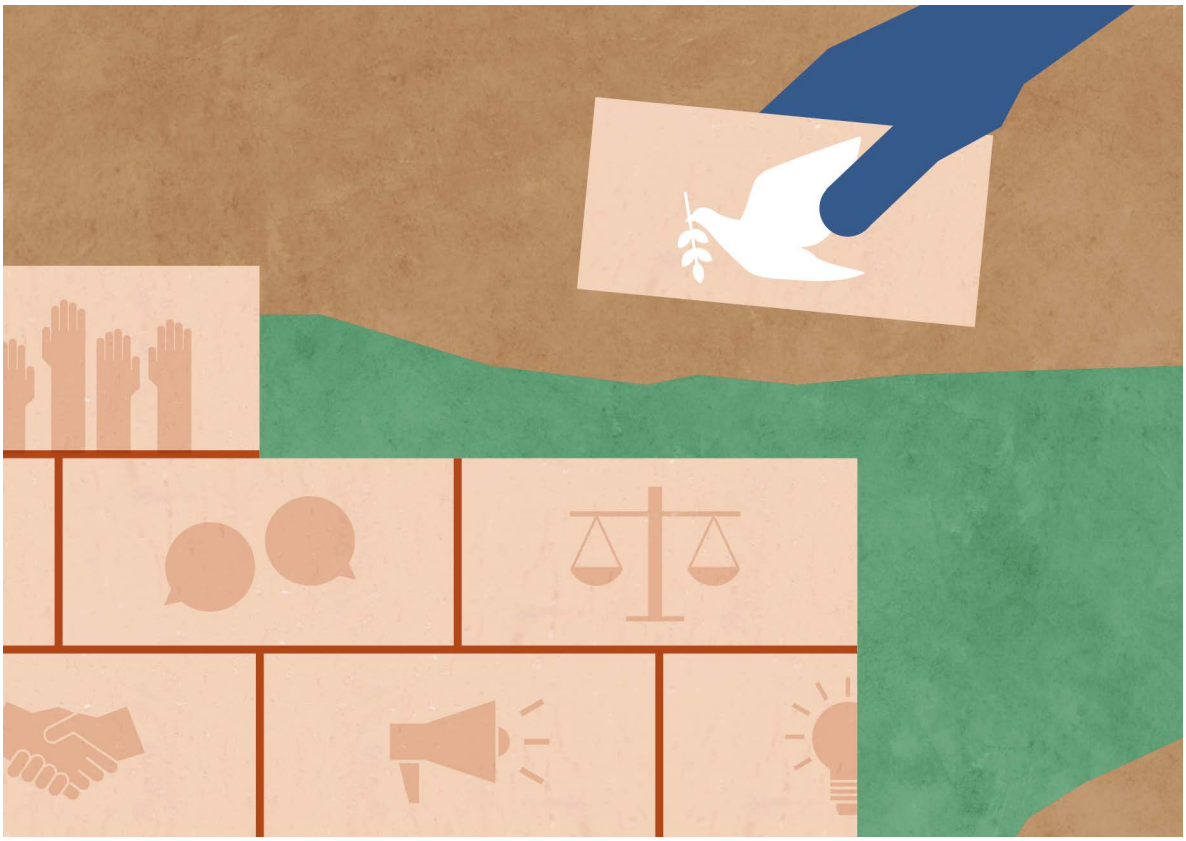

- أشار المشاركون إلى أنّ المجتمع المدني السوري يحتاج إلى التثقيف المدني، والتوعية القانونية حول شرعية عمله، وتحسين قدرته على استخدام نتائج تقييم الاحتياجات في التخطيط الاستراتيجي.
- إنّ الافتقار إلى الاستقلال المالي يعوق قدرة منظمات المجتمع المدني على تغطية مناطق جغرافية واسعة.
- أثّرت هجرة الشباب على استقرار هياكل الكيانات المدنية السورية، حيث يشكّل الشباب نسبة كبيرة من العاملين فيها.

حالة المجتمع المدني الدولي

- أشار المشاركون من المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى أنّ التصلُّب في عقلية وإجراءات المجتمع المدني الدولي يشكّل عائقاً أمام التقدُّم نحو التوطين. ويتجسّد ذلك في طريقة إجراء تقييم الاحتياجات، وتصميم التدخُّلات ومراقبتها، ووضع الاشتراطات الإدارية التي لا تتناسب مع السياق السوري. إنّ الافتقار إلى المرونة يعوق المجتمع المدني المحلي عن إيجاد حلول للتحديات المالية والتواصلية التي تم ذكرها سابقاً.
- لفت المشاركون من الكيانات المدنية المحلية إلى أنّ غياب التواصل الفعّال بين الكيانات الدولية والمحلية يزيد من صعوبة تحقيق تأثير حقيقي، نتيجة لتكرار التدخُّلات في المناطق نفسها.

"من خلال تجربتنا، تمتلك المنظمات غير الحكومية [الدولية] معرفة محدودة بالسياق المحلي، وغالباً ما تعمل دون التنسيق مع الأطراف الأخرى. وينتج عن تكرار تطبيق التدخُّلات نفسها في المنطقة نفسها من قِبَل المنظمات غير الحكومية [الدولية] المتعدّدة إهدار كبير للأموال والجهود، وخاصةً في مجالَيْ الإغاثة والتنمية".[٣١]

المخاطر المحتملة للتوطين في سوريا

التقسيم

إنّ التوطين في سوريا في هذه المرحلة يهدّد بزيادة الانقسامات بين المناطق الجغرافية الخاضعة لسيطرة سلطات مختلفة. وقد عبّر جميع المشاركين الذين تمت مقابلتهم لهذا البحث عن قلقهم من هذه المسألة بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية الاقتصادية. إنّ التوزيع غير المتكافئ للموارد بين المناطق من شأنه أن يعزّز هذه الانقسامات, مما يساهم في تعميم عدم المساواة والمنافسة.

التسييس

نظراً لغياب حلّ نهائي للنزاع ووجود سلطات مختلفة تدعمها أطراف دولية, فإنّ هناك خطراً كبيراً يتمثّل باستخدام التوطين استخداماً سياسياً. ويظلّ خطر استبعاد بعض الفئات الاجتماعية مثل الشباب والنساء, وكذلك إضعاف بعض الأحزاب السياسية, قائماً.

تراجع مستويات القبول والتماسك الاجتماعي

يُعَدّ التنوّع عنصراً مهماً في السياق السوري. وقد عبّر نشطاء المجتمع المدني عن قلقهم من أنّ تطبيق التوطين دون وجود خطة وطنية للتعاون قد يعزّز الانقسامات الاجتماعية, مما يؤدي إلى تكتُّل الأفراد ضمن شرائح اجتماعية منفصلة ويزيد من تفاقم العوامل التي ساهمت في النزاع, مثل غياب التماسك الاجتماعي والهويات الجماعية المنفصلة.

الهيمنة الاقتصادية

قد يسهم التوطين في تعزيز هيمنة القوى الاقتصادية الخاصة, وذلك في ظل غياب المساهمات الاقتصادية المؤسسية والوطنية. وهذا قد يهدّد أيضاً بتعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق التي تتمتع بمستويات مختلفة من الموارد, وتعكير ديناميات السلطة المحلية, وخلق بنية اقتصادية مركزية ضمن إطار سياسي لامركزي. وهذه التأثيرات قد تقضي على الفوائد الإيجابية التي كان من المفترض أن يحققها التوطين.

الحدّ من دور المجتمع المدني

يمكن أن يتأثّر المجتمع المدني السوري بالهيئات الدولية والحكومية, فيتّجه إلى التركيز على أنشطة الإغاثة والتنمية في مناطق معينة في حال عدم وجود خطة وطنية استراتيجية ضمن عملية التوطين. وهذا التأثير الخارجي قد يعوق قدرة المجتمع المدني على لعب دور استراتيجي في التخطيط الوطني للتغيير الاجتماعي, ويهمّش مشاركته في جهود السلام وصنع السياسات الوطنية. من دون التخطيط الوطني وبناء المؤسسات الوطنية, قد يتحوّل التوطين إلى عائق أمام التعافي الوطني بعد النزاع.

> "في ظل الظروف الحالية وفي سياق النزاع, قد يؤدي التوطين إلى تعزيز الانقسامات, وظهور سلطات غير قانونية, وزيادة التفاوتات في تقديم الخدمات. وقد يساهم في الإقصاء وازدياد العنصرية بناءً على الهويات الفردية والجماعية التي تطغى على الهوية الوطنية. إنّ التوطين دون التعاون من شأنه أن يحدّ من الرؤية الاستراتيجية, كما أنّ غياب الدعم المالي من شأنه أن يزيد من أعباء المجتمع المدني".[٣٢]

التوصيات

من المهم الملاحظة أن كل توصية تساهم في نجاح التوصيات الأخرى. ومن المتوقّع أن تعمل هذه التوصيات على تخفيف التحديات والمخاطر, وتهيئة بيئة مناسبة لتطبيق عملية التوطين في سوريا بالحدّ الأدنى من الأضرار.

التوصيات للمجتمع المدني السوري

تعزيز التحالفات وسبل التعاون.

يجب تعزيز الشراكات والتحالفات الاقتصادية التي تعتمد على هدف مشترك للتعافي الوطني بين كيانات المجتمع المدني عبر مختلف المناطق وخطوط النزاع, بهدف تحقيق تأثير أكبر وزيادة القدرة على مناصرة قضايا المجتمعات المحلية. وهذا من شأنه أن يسهم في تغيير دور المجتمع المدني من مجرد مقدِّم خدمات إلى مشارك فعّال في صياغة السياسات الاستراتيجية؛ كما يجب تعزيز علاقة المجتمع المدني بالمجتمعات المحلية؛ وتقليل الاعتماد المالي على المنظمات الدولية, مما يعزز من قدرة المجتمع المدني على تشكيل سرد شامل يتضمّن متطلبات واضحة من المجتمع المدني الدولي.

"التعاون معاً أمر لا بدّ منه. يجب أن نحقق قوتنا من خلال الوحدة حتى تُسمَع أصواتنا على الصعيد الدولي".[٣٣]

بناء ميثاق أخلاقي للمجتمع المدني في سوريا.

إنّ الأخلاقيات المشتركة بين مختلف أطياف المجتمع المدني السوري ستسهم في حمايته من التورُّط في أدوار سياسية أو حكومية, كما ستساعده على الالتزام بالتغيير الاجتماعي, وتعزز دوره في حل القضايا المحلية من خلال منظور المنافع الوطنية وضمان العدالة في توزيع الموارد بين المناطق المختلفة. وقد اتفق جميع الجهات الفاعلة المحلية من مناطق متعددة (مثل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة, وشمال شرق سوريا, وشمال غرب سوريا, وتركيا, ولبنان) التي شاركت في البحث على هذه التوصية.

"إنّ وجود ميثاق أخلاقي أمر ضروري. فهو سيؤسس أرضية من الممارسات الحساسة التي تقي من الأذى وتعزز المساءلة".[٣٤]

من المتوقع أن تسهم هذه العملية في إنشاء مساحات حوارية تجمع بين قادة المجتمع المدني من مناطق مختلفة, وتهدف إلى طرح الافتراضات وتسليط الضوء على القضايا المشتركة التي تواجهها هذه المناطق رغم اختلافاتها, وذلك بهدف الحدّ من تأثير الإيديولوجيات السياسية لمنظمات المجتمع المدني وزيادة المنفعة المدنية.

التوصيات للجهات الفاعلة على المستوى الوطني في سوريا

تعزيز المواطنة والديمقراطية.

تم تحديد هذه العناصر من قِبَل المجتمعات المحلية, والجهات الفاعلة المحلية, والمنظمات غير الحكومية الدولية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة, وشمال شرق سوريا, وشمال غرب سوريا, باعتبارها شروطاً أساسية للانتقال إلى التوطين. ومن شأن هذه العناصر أن ترفع الوعي داخل المجتمعات حول الأدوار والمسؤوليات, وتعزّز حرية التعبير, وتوضّح وتفعّل دور المجتمع المدني, إضافة إلى تفعيل آليات المساءلة والشفافية.

"من الضروري أن يكون الناس على دراية بأدوارهم كمواطنين وقدرتهم على تقديم الخدمات وإحداث التغيير".[٣٥]

"يجب أن يتمتع المجتمع المدني بمستوى أدنى من الحرية والاستقلال، وأن يكون مسؤولاً عن تصرفاته وفقاً للقوانين المعقولة لكسب شرعية تمثيل المجتمعات".[٣٦]

ينبغي تعزيز المواطنة والديمقراطية على مستوى القاعدة الشعبية من أجل تجديد المواطنة النشطة داخل المجتمعات من خلال البرامج التي تعزز الوعي بمفاهيم المواطنة وتوفّر مساحة للممارسة الفعالة لهذه المفاهيم. ومع ذلك، لاحظ المشاركون أنه لتحقيق فعالية هذه البرامج، يجب تنفيذ تحوُّل حقيقي يمنح الناس حقوقهم في ممارسة المساءلة.

إيجاد حل سياسي للنزاع.

يسهم الحل السياسي في تعزيز فرص بناء السلام على المستوى المحلي، ويخلق بيئة مواتية للتنمية، ويحفّز على تعديل القوانين ومعايير الشرعية للكيانات المدنية، مما يمكّنها من تولي زمام المبادرة والعمل بشكل مستقل. ويتطلّب الوصول إلى الحل السياسي اتفاقات بين السوريين والأطراف الدولية ذات المصالح السياسية المتباينة. وقد كان هذا الرأي سائداً بشكل رئيسي في شمال شرق سوريا وشمال غرب سوريا وأوروبا، بينما كانت الأصوات المُنادية بذلك أقل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

"إنّ إيجاد آليات داخلية للحلّ السياسي يُعدّ أمراً بالغ الأهمية في هذه المرحلة. وإلا فإنّ المجتمع المدني سيتعرّض للانهيار، ليجد الناس أنفسهم مُجبَرين على الانخراط في السياسة أو الاقتصاد. [حتى] الآن، لا توجد آفاق لحلّ سوري للنزاع. فما يزال تدخُّل الأحزاب السياسية هو السائد، ويواصل مجلس الأمن التعاون مع القوى الخارجية لإيجاد حلّ".[٣٧]

التوصيات للمجتمع المدني الدولي

الدعم المستمر لبناء القدرات والتمكين.

يجب تعزيز معرفة المجتمع المدني السوري بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية والعامة للحدّ من التلاعب السياسي، هذا إلى جانب العمل على تعزيز الحوكمة الرشيدة وتنمية قدرات الموظفين وتحسين مهارات تصميم البرامج بما يضمن شموليتها واستجابتها لاحتياجات المجتمعات. واقترح المشاركون أن الفترة الانتقالية تُعَدّ ضرورية عندما تستثمر المنظمات غير الحكومية الدولية في تمكين الكيانات المدنية المحلية السورية. وينبغي أن تشمل برامج بناء القدرات التثقيف المدني للمنظمات غير الحكومية لتمكينها من التفاعل بشكل أقوى في المجتمع المدني الدولي والمجتمعات المحلية.

تحقيق استقرار الدعم المالي للكيانات المحلية.

يمكّن الدعم المالي المستقرّ المنظمات المحلية من النمو وتطوير قدرات موظفيها وزيادة امتثالها للمعايير الدولية. من ناحية أخرى، ينبغي تقليص اشتراطات الامتثال التي يفرضها المموِّلون لتناسب المبادرات والفرق التطوعية، مع الاستمرار في الحدّ من مخاطر الفساد. ويشمل هذا الدعم أيضاً الالتزام بالتدخلات التي تعتمد على الاحتياجات، وبناء القدرات، وتحرير المعرفة في مجال النشاط المدني.

"يتعيّن على الهيئات الدولية أن تدرك أهمية دعمها في المساهمة في بناء المجتمع المدني السوري. ولا يجوز مقارنة الجهد الإداري الذي تراكم على مرّ السنين بالجهود التي يبذلها السوريون في عملية التعافي. ويتعيّن على هذه الهيئات دعم عمل المنظمات غير الحكومية [الدولية] بشكل مستمر".[٣٨]

"من أجل الانتقال إلى مرحلة التوطين، مع مراعاة الأزمة الاقتصادية الحالية، يتعيّن على المنظمات غير الحكومية [الدولية] أن تقدّم التمويل الأساسي لضمان استقرار عمل المنظمات غير الحكومية المحلية والخروج من دوامة الحاجة المستمرة لبناء القدرات".[٣٩]

تغيير العقلية تجاه المجتمع المدني السوري.

يتعيّن على المجتمع المدني الدولي أن ينظر إلى المجتمع المدني السوري باعتباره شريكاً حقيقياً وخبيراً في سياقه الخاص، مما يساهم في تحويل دوره إلى دور استشاري بدلاً من كونه مجرد منفِّذٍ للقرارات الدولية. وينبغي إنشاء منصات وقنوات اتصال واضحة لضمان إشراك الكيانات المحلية وتسهيل الروابط المباشرة بين السكان المحليين وصنّاع القرار الدوليين.

"يجب إنهاء الانقسام بين الشمال العالمي والجنوب العالمي. وهذا يتطلّب تغييراً في العقلية وتحريراً للمعرفة، مع التأكيد على مبدأ أنّ جميع الناس متساوون في الحقوق أينما كانوا".[٤٠]

وأكّد المشاركون على ضرورة تغيير عقلية المنظمات غير الحكومية الدولية فيما يتصل بالمرونة في إجراءاتها. ذلك أنّ الإجراءات والأطر الحالية لا تسمح للمنظمات غير الحكومية المحلية بالتكيُّف مع احتياجات السياقات المختلفة أو التأقلم مع عدم الاستقرار في المراحل ما بعد النزاع أو خلال فترات الجماد. وهذا يستدعي الثقة في قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية على تعديل الخطط، وإعادة تخصيص الميزانيات، ووضع معايير مناسبة للتدقيق المالي في ظل الظروف الصعبة.

الهوامش

١ غوبا ولينكولن، النماذج المتنافسة في البحث النوعي، ١٩٩٤، https://sedl.org/pubs/pic02/picbib-output.cgi?searchuniqueid=17.

٢ د. توماس، نهج استدلالي عام لتحليل التقييم النوعي، المجلة الأميركية للتقييم، المجلّد ٢٧، العدد ٢، ٢٠٠٦، https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1098214005283748.

٣ «مقهى إدارة المعرفة» هو أسلوب بحثي تشاركي لاستضافة حوار جماعي كبير مُصمَّم لمحاكاة بيئة المقهى حتى يتمكّن الأشخاص من مناقشة قضية ما في مجموعات صغيرة حول طاولة. لمزيد من المعلومات، انظر لور ووينهاردت وسيبر، «مقهى إدارة المعرفة» كأسلوب تشاركي لجمع بيانات نوعية، ٢٠٢٠، https://www.researchgate.net/publication/340889932_The_World_Cafe_as_a_Participatory_Method_for_Collecting_Qualitative_Data

٤ هو وتشيانغ وليونغ، التحليل الظاهراتي التأويلي: «الاحتمالية» ما وراء «الواقع» في التحليل الموضوعي، ٢٠١٧، https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/28103404/

٥ س. ديكسون وآخرون، توطين الاستجابة الإنسانية في الأزمة السورية، ٢٠١٦، https://www.cairn-int.info/article-E_COME_099_0109--localisation-of-humanitarian-response.htm

٦ المجلس الدولي للوكالات الطوعية ICVA، تطوُّر شبكات المنظمات غير الحكومية السورية، ٢٠٢١، https://www.icvanetwork.org/uploads/2021/10/ICVA-Evolution-of-Syrian-NGO.pdf

٧ ك. بروك، تسليط الضوء على المجتمع المدني السوري: هل تستمع الجهات المانحة إلى السكان المحليين؟ الديمقراطية المفتوحة، ٢٠١٩، https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/shining-light-syrian-civil-society-will-donors-listen-locals/

٨ س. بركات وس. ميلتون، التوطين عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، مجلة بناء السلام والتنمية، المجلّد ١٥، العدد ٢، ٢٠٢٠، https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1542316620922805؛ أ. موتو، تحديات وتأثيرات مقاربات بناء السلام المُوجَّهة خارجياً والمدفوعة محلياً في سياق معقّد: دراسة حالة عن النزاع السوري، ٢٠٢٣، https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-18219-8_7

٩ دادو-براون، دادو وزيد، استكشاف النهج الترابطي بين الأهداف الإنسانية والتنموية في حلب، ٢٠١٧، https://www.iied.org/sites/default/files/pdfs/migrate/10855IIED.pdf

١٠ ديكسون وآخرون، ٢٠١٦.

١١ س. ديكسون، التوطين والأزمة السورية، ٢٠١٧، https://www.researchgate.net/profile/Ahmed-Haj-Asaad-2/publication/312141862_Localisation_of_Humanitarian_Response_in_the_Syrian_Crisis/links/5c346b6e92851c22a3639d63/Localisation-of-Humanitarian-Response-in-the-Syrian-Crisis.pdf?origin=journalDetail.

١٢ موتو، 2023.

١٣ ديكسون وآخرون، 2016؛ س. درويش، المحلية كأخلاقيات راديكالية: ما علّمنا إياه السوريون عن التوطين النقدي للمساعدات، ٢٠٢٠، https://www.cdacollaborative.org/blog/localism-as-radical-ethics-what-syrians-have-taught-us-about-the-critical-localization-of-aid/

١٤ ديكسون وآخرون، ٢٠١٦.

١٥ منظمة Refugees International، تحويل شريان حياة سوريا: خطة لاستدامة المساعدات عبر الحدود في شمال غرب سوريا، ٢٠٢٢، https://www.refugeesinternational.org/reports-briefs/transforming-syrias-lifeline-a-plan-for-sustaining-cross-border-aid-in-northwest-syria/

١٦ إ. سفوبودا وس. بانتوليانو، الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/في الشتات في الاستجابة لسوريا، ٢٠١٥، https://odi.org/en/publications/international-and-localdiaspora-actors-in-the-syria-response؛ الشبكة العالمية لعمل المجتمع المدني ICAN، تمويل صانعات السلام، ٢٠٢٠، https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2021/07/ICAN_FundingWomenPeacebuilders.pdf

١٧ الشبكة العالمية لعمل المجتمع المدني ICAN، ٢٠٢٠؛ الميثاق من أجل التغيير، تحطيم الحواجز وتمكين المجتمعات المحلية: مؤتمر بروكسل السابع حول سوريا. يجب أن تركّز المنظمات الشعبية وتلك التي تقودها النساء على القضايا الأساسية، ٢٠٢٣، https://charter4change.org/2023/06/12/shattering-barriers-empowering-communities-brussels-7-syria-conference-should-centre-grassroots-women-led-organizations/

١٨ الشبكة العالمية لعمل المجتمع المدني ICAN، ٢٠٢٠.

١٩ خلف، ٢٠١٤، ديكسون وآخرون، ٢٠١٦؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرونة المحلية في العمل: الاستجابة للأزمة الإقليمية في سوريا، ٢٠١٩، https://www.undp.org/arab-states/publications/localised-resilience-action-responding-regional-syria-crisis-february-2019

٢٠ الشبكة العالمية لعمل المجتمع المدني ICAN، ٢٠٢٠.

٢١ جهة فاعلة في المجتمع المدني المحلي، سيدة، مناقشة ضمن مجموعة التركيز، دمشق، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٤.

٢٢ ممثِّل عن منظمة غير حكومية دولية، مقابلة شبه مُنظَّمة، لبنان، ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٢٣ ناشطة محلية، مقابلة شبه مُنظَّمة، لبنان، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٤.

٢٤ جهة فاعلة في المجتمع المدني المحلي، سيد، مقابلة شبه مُنظَّمة، تركيا، ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٢٥ جهة فاعلة في المجتمع المدني المحلي، سيدة، مناقشة ضمن مجموعة التركيز، دمشق، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٤.

٢٦ جهة فاعلة في المجتمع المدني المحلي، سيد، مقابلة شبه مُنظَّمة، شمال غرب سوريا، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٢٧ يعمل قانون الإدارة المحلية على تحقيق لامركزية السلطات والمسؤوليات وتمكين فئات معينة من السكان؛ وينشئ وحدات إدارية قادرة على التخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة للمجتمع المحلي؛ ويعزز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية لتمكينها من أداء مهامها التنموية والخدمية بفعالية؛ ويبسط الإجراءات اللازمة لتقديم الخدمات للمواطنين.

٢٨ جهة فاعلة في المجتمع المدني المحلي، سيدة، مناقشة ضمن مجموعة التركيز، دمشق، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٤.

٢٩ ناشط محلي، مقابلات شبه مُنظَّمة، تركيا، ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٣٠ جهة فاعلة في المجتمع المدني المحلي، سيد، مناقشة ضمن مجموعة التركيز، دمشق، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٤.

٣١ جهة فاعلة في المجتمع المدني المحلي، سيدة، مناقشة ضمن مجموعة التركيز، دمشق، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٤.

٣٢ جهة فاعلة في المجتمع المدني المحلي، سيدة، مناقشة ضمن مجموعة التركيز، دمشق، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٤.

٣٣ جهة فاعلة في المجتمع المدني المحلي، سيدة، مناقشة ضمن مجموعة التركيز، دمشق، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٤.

٣٤ ناشط محلي، مقابلة شبه مُنظَّمة، تركيا، ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٣٥ عضوات في المجتمع المحلي، مقهى إدارة المعرفة، طرطوس، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤.

٣٦ عضو اتحاد، مقابلة شبه مُنظَّمة، اللاذقية، ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٣٧ ناشط محلي، مقابلة شبه مُنظَّمة، تركيا، ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٣٨ ممثِّلة عن منظمة غير حكومية دولية، مقابلة شبه مُنظَّمة، لبنان، ١١ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٣٩ ناشط محلي، مقابلة شبه مُنظَّمة، شمال شرق سوريا، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٤٠ ممثِّلة عن منظمة غير حكومية دولية، مقابلة شبه مُنظَّمة، هولندا، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

شكر وتقدير

نُعبّر عن خالص امتناننا لجميع المشاركين الذين سخّروا وقتهم وجهودهم، وشاركوا برؤاهم وخبراتهم الثمينة التي أسهمت بشكل كبير في إتمام هذا البحث. لقد كانت مساهماتهم محورية في صياغة نتائج هذه الدراسة. نُعرب عن جزيل شكرنا لكلّ مَنْ شارك على ثقته وتعاونه المستمرَّيْن.

إنترناشونال ألرت تعمل مع هؤلاء الذين تضرّروا مباشرةً نتيجة النزاع في سبيل بناء سلام دائم. نحن نصبّ جهودنا على حلّ الأسباب الجذرية الكامنة خلف النزاع، إذ نجمع معاً أناساً من المشارب كافة. فنلتمّ، انطلاقاً من القاعدة الشعبية ووصولاً إلى المستوى السياساتي، كي نبني السلام على صعيد يومي.

www.international-alert.org

International Alert
10 Salamanca Place, London, SE1 7HB, United Kingdom
info@international-alert.org
www.international-alert.org

Registered charity no. 327553

/international-alert

@intalert

/InternationalAlert

تم النشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤

© إنترناشونال ألرت ٢٠٢٤. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام لاستعادة البيانات، أو نقله بأي شكل من الأشكال وأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية، أو عن طريق النسخ أو التسجيل أو غير ذلك، من دون نسبه كلّياً إلى المصدر.

تصميم النسخة العربية والرسوم التوضيحية: Victoria-Ford.com